



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التربية الوطنية

مؤسسة التربية و التعليم الخاصة **سليم**

ETABLISSEMENT PRIVE D'EDUCATION ET D'ENSEIGNEMENT **SALIM**



www.ets-salim.com



021 87 10 51



021 87 16 89



Hai Galloul - bordj el-bahri alger

رخصة فتح رقم 1088 بتاريخ 30 جانفي 2011

خضيري- ابتدائي- متوسط - ثانوي

إعتماد رقم 67 بتاريخ 06 سبتمبر 2010

المستوى: الثالثة ثانوي (آداب وفلسفة) (3ASL) فيفري 2018

المدة: 3 سا 00

اختبار الفصل الثاني في مادة الفلسفة

عالج موضوعا واحدا من المواضيع الثلاثة الآتية:

الموضوع الأول: هل من الضروري مراعاة المطالب الأخلاقية في الممارسة السياسية؟

الموضوع الثاني: : (يقال أن النظام الرأسمالي يهدف دائما إلى تطور الانسان وترقيته) دافع عن صحة هذه المقولة.

الموضوع الثالث: النص.

لما كانت الأسرة هي نواة المجتمع , فإن صفات الأسرة تنعكس على المجتمع أي أن الأسرة المنحلة ينشأ عنها مجتمع منحل ' و الأسرة المتماسكة ينشأ عنها مجتمع متماسك
فالمجتمع صورة مكبرة للوحدات الاجتماعية الصغيرة التي يتكون منها، و لذا نجد أن دراسة الأسرة مسألة هامة عند دراسة أي مجتمع من المجتمعات .

و تتضح لنا أهمية الأسرة في بناء المجتمع ,إذا وقفنا على الوظائف التي تقوم بهاففي الأسرة تتكون عواطف من نوع خاص , فتهيئة الجو العائلي و إشاعة التعاطف الوجداني , و الألفة و وجود الروابط العائلية في محيط الأسر, كل هذا يعتبر مصدرا لبعث الطمأنينة و السكون في نفوس الأفراد و إحاطتهم بالسعادة و المودة و الرحمة , فضلا على أنه عامل مهم من العوامل التي تعمل على نمو الطفل نموا سليما من الناحيتين الجسمية و النفسية , ولا تستطيع أية هيئة أخرى أن تنوب عن الأسرة في هذه الشؤون .

"عبد السلام حبيب"

المطلوب : أكتب مقالا فلسفيا تعالج فيه مضمون النص .

بالتوفيق

حي قعلول - برج البحري - الجزائر

Web site : www.ets-salim.com / Fax 023.94.83.37 : الفاكس : Tel : 0560.94.88.02/05.60.91.22.41/05.60.94.88.05

التصحيح النموذجي

الموضوع الأول:

هل من الضروري مراعاة المطالب الأخلاقية في الممارسة السياسية؟

الطريقة: جدلية

- مقدمة (طرح مشكلة): لقد كانت الغاية من وجود الدولة تنظيم حياة الأفراد وتوفير الأمن والاستقرار ، ولا يتحقق ذلك إلا في ظل سياسية محكمة تسهر على تدبير شؤونها وقيادتها، والمحافظة على قوتها واستقرارها وازدهارها، أما الأخلاق فهي مجموعة المبادئ والقواعد التي تهدف إلى توجيه سلوك الأفراد نحو الفضائل أي تحقيق الخير وتجنب الشرور من أجل خير وسعادة الإنسان، ومنه فقد اختلفت الفلسفة في مشكلة علاقة السياسة بالأخلاق، فهناك من يرى أن الممارسة السياسية تقتضي استبعاد كل ما هو أخلاقي ديني، بينما يرى فلاسفة آخرون أنه يتعين على الحاكم التقيد بالقيم الأخلاقية، ومنه نتساءل: هل تحتاج الدولة إلى الأخلاق؟ هل الممارسة السياسية تقتضي تجاوز كل اعتبار أخلاقي أم لا؟

II - محاولة حل المشكلة:

1- عرض الأطروحة: الممارسة السياسية تقتضي استبعاد الأخلاق

يرى العديد من الفلاسفة أمثال الفيلسوف الإيطالي ميكافلي machiavel والفيلسوف الإنجليزي توماس هوبز T. hobbes والمفكر العربي "ابن خلدون" والألماني "فريدريك نيتشة" أن الممارسة السياسية تقتضي استبعاد كل ماله علاقة بالدين أو بالأخلاق، لأن من شأنه أن يضعف الدولة ويعرضها للزوال، إذ يؤكد ميكافلي (1527-1469) أن فساد السياسة وتدهور العمل السياسي يرجعان لتدخل الأخلاق والدين، هذا ما يؤدي إلى انهيار الدولة، ولما كانت الغاية من وجود الدولة هو المحافظة على الاستقرار والاستمرارية والتقدم والازدهار، على الحاكم أن يستعمل كل الوسائل المتاحة له لتحقيق هذه الغاية، ولاتهم الوسيلة أكانت أخلاقية أم لا أخلاقية لذلك يقول (الغاية تبرر الوسيلة)، ويقول أيضا في مؤلفه الشهير (الأمير) "إنني أعتقد تماما أن كل إنسان سوف يوافقني على أنه من خير الأمير أن يستغل من الصفات ما شاء في سبيل رفعة غير ناظر إلى قيمة أخلاقية أو دينية، فهناك من الفضائل ما قد تؤدي إلى تدهور وانهيار حكمه كما أن هناك من اللافضائل ما قد تؤدي إلى ازدهاره ورفعته" .

إن طبيعة الإنسان حسب "ميكافلي" طبيعة شريرة وهو أناني بطبعه حسود مُحِبُّ للتسلط، تحركه منافع وغرائزه ومصالحه، ولا يمكن قمع هذه الطبيعة إلا بالقوة وبث الرعب في الرعية عن طريق المكر والخداع،

ومن هذا المنطلق يجب أن تتعامل به الدولة مع الدول الأخرى، لأن المهم هو النجاح ونتائج الفعل، لذلك لقد كانت لهذه الأفكار صدى ودور في نمو وظهور الأنظمة الاستبدادية في أوروبا كالنازية والفاشية.

نفس الموقف نجده عند الفيلسوف "توماس هوبز" (1588-1679) الذي يرى أن الإنسان أناني بطبعه ذو ميل طبيعي للشر، وللد من هذه الأنانية والشرور يجب اعتماد القوة من طرف الحاكم، الذي يكون جبارا قويا صارما لا تأخذه شفقة، ليتمكن من اجتثاث بذور الشر من الأفراد.

لقد دعى "هوبز" إلى الدولة التتين، وضرورة قوة الحاكم المطلقة وانفراده بالسلطة كي يضمن استقرار الدولة. أما الفيلسوف الألماني "نيتشة" فيرى أن الأخلاق هي من صنع الضعفاء لحماية أنفسهم من قبضة وسلطة الأقوياء، فالرحمة والشفقة والإحسان قيم زائفة لا تعكس واقع الحياة القائم على مبدأ البقاء للأقوى، فالأخلاق الحقيقية هي القوة والقسوة ومنه فالسياسية والأخلاق متعارضتان.

نقد: إن هذه النظرة تتعارض تماما مع غاية المجتمع السياسي المدني الذي ينشد القيم السامية كالخير العام، كما أن إبعاد القيم الأخلاقية في ممارسة السياسة هو تجاوز وقفز على حقوق الإنسان، وهو ما ينذر بسقوط الدولة إذ يشهد التاريخ أن مجمل الأنظمة التي قامت على القوة واللاأخلاق كانت نهايتها الفشل.

2- نقيض القضية: الممارسة السياسية تقتضي التحلي بالأخلاق.

ينادي العديد من الفلاسفة بضرورة التقيد والتحلي بالأخلاق في الممارسة السياسية، فقد نظر "أرسطو" قديما إلى علم الأخلاق على أنه علم عملي هدفه تنظيم الحياة الإنسانية في إطار المبادئ الأخلاقية كالخير العام والمصلحة العامة، وفي العصر الحديث نجد الفيلسوف الألماني "كانط" (1724-1804) من أبرز الفلاسفة الذين دعوا إلى إقامة السياسة على العدل والمساواة، ونبذ الاستغلال والعبودية للذين طبعا معظم المجتمعات القديمة، ومن خلال كتابه (مشروع السلام الدائم) أكد على ضرورة النظر إلى الإنسان باحترام بوصفه غاية في حد ذاته، وبهذا فغاية الدولة هو تحقيق السلام ومساعدة الفرد على النمو، وتحسين ظروفه، وتجسيد كرامته، والصراع الذي عرفته البشرية، مرتبط باستعباد الأخلاق عن المجال السياسي واعتماد العنف في أنظمة الحكم الفردي، والنظام الذي يليق بالإنسان ويحقق كرامته هو النظام الجمهوري، الذي يعتمد على أسس ديمقراطية، تتحقق من خلالها الحرية والمساواة والعدل، وأقر كذلك بوجوب اهتمام الدولة بالتربية والتعليم، بدل اهتمامها بالجيش والأسلحة، لأن ذلك يؤدي إلى تهيب الجو للدخول في حروب عدائية ونزاعات تتنافى مع الإنسان ككائن عاقل ذو كرامة.

أما الفيلسوف الإنجليزي "برتراند راسل" (1872-1970) والذي يعتبر من أهم الدافعين عن السلام والأمن في العالم، يرى أن العلاقات الدولية يحكمها منطق الصراع والتنافس خاصة في المجال العسكري بين المعسكر الرأسمالي والاشتراكي وما ينجر عنه من مواجهات تهدد الأمن العالمي، فالسبيل الوحيد الذي يحقق سعادة الإنسانية هو التعاون والتآخي، إذ يقول (والشيء الذي يحرر البشر هو التعاون، وأول خطوة فيه تتم في قلوب الأفراد).

من هنا يجب أن تقوم السياسة على أسس أخلاقية، لأن الاعتماد على القوة والعنف والخوف، يتنافى مع الغاية التي من أجلها وجدت وأوجد الإنسان الدولة، وهي المحافظة على حياته وأمنه وممتلكاته وتوفير أجواء يتمتع فيها الإنسان بالحرية والعدل والمساواة والطمأنينة..

يقول سيبينوزا (لم توجد الدولة لتحكم الإنسان بالخوف وإنما وجدت لتحرر الفرد من الخوف)

نقد: لا تنكر الدور الكبير الذي تلعبه الأخلاق لمساندة السياسية، فهي دعوة لاحترام الإنسان، إلا أنها تكون في بعض الأحيان عائقا، لأن الطبيعة البشرية لا تستقيم إلا باستعمال القوة.

3- التركيب: السياسة الناجعة هي التي تجمع بين السياسة كفن تدبير وتسيير شؤون الحكم، وبين القوة إذا ما استدعت الضرورة ذلك لبسط النظام والعدالة والأمن، وبين الأخلاق باعتبارها قيم ومبادئ مثلى يطمح الإنسان لتجسيدها في حياته وسلوكاته.

III- الخاتمة:

إن المجتمعات الدولية سواء قديما أو حديثا قائمة على أساس القوة والمصالح الفردية والمادية، وأن السياسة المتبعة هي السياسة الميكافيلية، ولكن إذا أرادت الإنسانية تخطي ذلك فعليها أن تقيم علاقاتها على أساس القيم الأخلاقية، وعلى أساس العقل وتغليب الحق على المصلح والجانب الروحي على الجانب المادي.

تصحيح الموضوع الثاني:

طرح المشكلة:

عرض فكرة شائعة: شاع لدى بعض المفكرين الاقتصاديين أن النظام الاشتراكي هو الاصلح لتحقيق التطور و الرقي للانسان.
عرض نقيضها: لكن بالمقابل هناك من يقر بأن النظام الرأسمالي يهدف دائما إلى ترقية الانسان ثقافيا و سياسيا واقتصاديا. ويبدو هذا الطرح صحيح.
فكيف يمكن الدفاع عنه و اثباته استدلاليا و الرد على خصومه.
سلامة اللغة.

محاولة حل المشكلة:

1- عرض منطق الاطروحة:

النظام الرأسمالي يعمل على رفاهية و ترقية الانسان على جميع المستويات: سياسيا،اقتصاديا،ثقافيا. المسلمات:تعريف النظام الرأسمالي و مبادئه. الأمثلة و الأقوال. سلامة اللغة.

2-الدفاع عن الأطروحة:

بحجج شخصية: هو نظام يخضع لنفس القوانين الطبيعية التي تخضع لها الظاهرة الأخرى، يهدف إلى تحقيق رفاهية الانسان من خلال تحسين مستواه المعيشي، و تحقيق الاكتفاء الذاتي عن طريق الجودة في المنتج والمنافسة الحرة. بالاضافة إلى تحقيق التطور التكنولوجي و العلمي بدعم الأنشطة العلمية و تطوير وسائل الاتصال كالانترنت،الفضائيات....

بالاستئناف بالمذاهب الفلسفية: يؤكد كل من(ادم سميث،و ريكاردو) ان النظام الراسمالي بمبادئه (حرية التملك و الاستثمار،اغراق السوق بالسلع كما و كيفما، وفرة رأس المال) كفيل بأن يرتقي بالفرد و يحقق له الرخاء الاقتصادي و التطور الاجتماعي، وذلك من خلال تشجيع المواهب الفردية،ودعم اتلانشطة الثقافية..... الأمثلة و الاقوال. سلامة اللغة.

عرض منطق الخصوم و نقدهم: يرى الاشتراكيون ان النظام الرأسمالي يسعى إلى توسيع الهوة بين الافراد لا إلى رقي الانسان و تطويره،ففي ظله ازداد الفقير فقرا و الغني غنا و ظهرت بذلك الطبقة في المجتمع لذا فهو يحمل في طياته بدور فئائه الامر استدعى استبداله بالنظام الاشتراكي لأنه الكفيل برفع مستوى الافراد خاصة الطبقة الكادحة و تحقيق الرفاهية و العدالة و المساواة.

نقد منطقهم: ان مبرر هؤلاء مرفوض و غير مؤسس كون الرأسمالية استطاعت أن ترتقي بالانسان و تحقق له الرخاء و لبتطور و هذا بشهادة الواقع الذي يثبت اكتساح هذا النظام لمعظم دول العالم في الوقت الذي فشل فيه النظام الاشتراكي و لم يحقق ما جاء به بل ساهم في ظهور رأسمالية جديدة و هي رأسمالية الدولة التي تتدخل في كل العمليات الاقتصادية.

حل المشكلة:

نستنتج في الاخير أن الاطروحة صحيحة وقابلة للدفاع عنها و تبريرها و الاخذ بها.

مدى انسجام الخاتمة مع منطق التحليل.

مدى تناسق الحل مع منطق المشكلة.

مدى وضوح حل المشكلة.

الامثلة و الاقوال.

سلامة اللغة.

تصحيح الموضوع الثالث : النص .

طرح المشكلة : عرف العالم تغيرات متلاحقة و تحولات كبيرة في ظل الثورة المعلوماتية ، حيث برزت قيم جديدة و تحديات جديدة انعكست بصورة واضحة و جلية على العلاقات الانسانية عامة و الحياة الأسرية خاصة، حيث أصبحت الأسرة تواجه تحديات و مشكلات في أداء دورها الاجتماعي ، مما أدى الى التشكيك في مكانتها و أهميتها في بناء المجتمع و الاشكال المطروح : هل ما تزال الأسرة اللبنة الأساسية لبناء المجتمع ؟ و هل يمكن أن تقوم هيئة من الهيئات مقام الأسرة ؟

محاولة حل المشكلة

موقف صاحب النص : يدافع صاحب النص عن الأسرة و يعتبرها المؤسسة الأساسية في بناء المجتمع ، اذ لا يمكن لأية هيئة أن تقوم مقامها ، فهي التي تقوم بفعل التربية و التنشئة الاجتماعية لأفرادها ليكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع و يندمجون اندماجا سليما فيه .

الحجج و البراهين : يبرر صاحب النص هذه الأطروحة بعدة حجج :
العلاقة الطردية الموجودة بين الأسرة و المجتمع فتماسكه من تماسكها و انحلاله من انحلالها .
الأسرة تقوم بوظيفة أساسية لا تستطيع أية هيئة أن تقوم بها الا و هي الوظيفة السيكولوجية ، التي تنعكس على الجانب الجسماني و النفسي و الاجتماعي .

نقد و تقييم النص : لا يمكن انكار ما ذهب اليه صاحب النص في بيان دور الأسرة في بناء المجتمع ، اذ لا يمكن لأية هيئة أن تقوم بالوظيفة السيكولوجية التي تعد الغذاء الأساس ، الذي لا يقل أهمية عن الغذاء البيولوجي ، المتمثل في الحنان ، هذا الغذاء الذي يظهر من خلال العلاقة المبكرة بين الأم و الطفل ، هذا الأخير الذي هو بحاجة الى الأمان و الطمأنينة ، حتى ينشأ تنشئة سليمة و يكون عضوا فعالا في المجتمع .
لكن لا يمكن حصر دور الأسرة في الوظيفة النفسية ، اذ هناك وظيفة أخرى تعد أولى الوظائف ، و التي جاءت لأجلها الأسرة ، ألا و هي الوظيفة البيولوجية ، والتي تكمن في المحافظة على النوع البشري واستمراره عن طريق الانجاب ، و ضبط السلوك الجنسي في المجتمع ، بهدف التقليل من النزاعات والانحرافات الجنسية ، و الاضطرابات النفسية ، و الحد من انجاب أطفال غير شرعيين حفاظا على المجتمع من اختلاط الأنساب .

حقا ان الأسرة أصبحت تواجه تحديات جديدة و مشكلات تحاول أن تعصف بكيانها ، مما يقتضي مواجهتها من خلال طلب المساعدة من هيئات أخرى ، كالمدرسة ، المسجد ، الهيئات الاستشارية و النفسية والاجتماعية التي من شأنها مد الأسرة باليات جديدة و مساعدتها لأداء دورها التربوي ، و الذي يتناسب و الوضع الراهن و تغيرات العصر ، دون المساس بالثوابت و القيم .

حل المشكلة : الأسرة مؤسسة تربوية أساسية لبناء المجتمع ، فهي اللبنة الأولى ، و هي الأساس الذي يقوم عليه أي مجتمع ، وعلى كل الهيئات الرسمية و الاجتماعية أن تولي الأهمية القصوى لتنميتها و الاستثمار فيها ، فهي الاستثمار الحقيقي .